الأمم المتحدة

A/C.2/58/SR.29

الجمعية العامة

الدورة الثامنة والخمسون

Distr.: General
7 April 2004
Arabic
Original: English

الوثائق الرسمية

اللجنة الثانية

محضر موجز للجلسة التاسعة والعشرين

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الجمعة، ٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣، الساعة ١٠/٠٠

الرئيس: السيد شودري .....(بنغلاديش)

المحتويات

البند ١٠٢ من جدول الأعمال: مؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بأقل البلدان نمواً (تابع)

البند ١٢ من جدول الأعمال: تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني **في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشره** إلى: Chief of the Official Records Editing Section, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza.

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة.

03-60208 (A)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٥

البند ١٠٢ من جدول الأعمال: مؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بأقل البلدان نمواً (تابع)

(A/58/86-E/2003/81، A/58/532، A/58/420، A/58/437 وA/58/415-S/2003/952)

١ - **السيد سمباث** (كمبوديا): قال إنه بعد ثلاثة عقود من حصول فئة أقل البلدان نمواً على الاعتراف من جانب الأمم المتحدة، فما زالت البلدان النامية تواجه صعوبات نجمت عن أعباء لا تطاق في مجال الديون حتى وصلت إلى نسب منذرة بالخطر إضافة إلى تزايد تهميش أقل البلدان نمواً في التجارة الدولية ثم الأوضاع الراهنة للاقتصاد العالمي. ومن الواضح أن أقل البلدان نمواً لم تمتلك بعد القدرة على تخطي العقبات التي تصادفها ومن ثم يتعين على المجتمع الدولي أن يواصل تقديم مساعداته لها. ويظل من واجب البلدان النامية أن تهيئ لمواطنيها هياكل اقتصادية واجتماعية مستقرة ومفضية إلى النمو والتنمية بحيث تتسع قاعدة النمو وتصبح قادرة على زيادة الدخول التي تعود على الأسر المعيشية وتعزز حالة الأمن الغذائي. وينبغي للنمو أن يزود الحكومات بإيرادات كافية لصيانة هياكل البُنى الأساسية التي يحتاج إليها مجتمع مستقر ولذلك فعلى المجتمع الدولي أن يساعد على تعزيز الاستثمارات الاجتماعية والتعليم والأخذ بأساليب الحكم الرشيد وإنشاء المؤسسات الديمقراطية.

٢ - ومضى يقول إن حكومة كمبوديا اعتمدت في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢ استراتيجية وطنية للحد من الفقر من أجل ضمان الاتساق والتواؤم بين برامجها في مجال تخفيف حدة الفقر وبين برامج شركائها الإنمائيين. على أن تنفيذ الاستراتيجية يتطلب تحسيناً في مجالات أساليب الحكم والقضاء على الفساد وتوثيق التعاون فيما بين الوزارات والوكالات ذات الصلة. ومع ذلك فإن كمبوديا لم تخرج إلا في الفترة الأخيرة من سنوات طويلة من الحرب وقد تحركت من مرحلة للإصلاح والتعمير إلى مرحلة أخرى للتنمية. وهي تواجه عدداً من التحديات: تنويع اقتصادها وتوسيع قاعدة النمو فيها وزيادة السكان والحاجة إلى إقامة المؤسسات ودعم إدارة شؤون الحكم إضافة إلى الحاجة للتصدي لقضية الحد من الفقر. ومن ثم يقتضي الأمر مساعدة المجتمع الدولي لتمكين الحكومة من تعزيز سلطتها. وتواصل كمبوديا دعم تنفيذ برنامج عمل بروكسل لأقل البلدان نمواً وهي تدعو البلدان المانحة إلى مواصلة جهودها بفتح أسواقها أمام أقل البلدان نمواً وخفض معونات الدعم الداخلية التي تقدمها إضافة إلى خفض التعريفات بما يتيح للبلدان المذكورة التنافس على أساس قاعدة متكافئة. وفي الوقت نفسه ستبذل كمبوديا قصاراها لضمان أن تظل جهودها في مجال القضاء على الفقر بمثابة أولوية عليا.

٣ - **السيد مايغا** (مالي): أعرب عن انشغال عميق إزاء انخفاض مستوى تنفيذ برنامج عمل بروكسل وقال إن أقل البلدان نمواً ما زالت عند هوامش النظام الدولي وثمة ركود سائد بل ونكسة في مستويات المساعدة الإنمائية الرسمية فضلاً عن الديون الخارجية المزمنة وتقلُّب أسعار السلع الأساسية وصعوبة الوصول إلى أسواق البلدان المتقدمة. وإذا ما كان الهدف هو تجنب أن يصبح برنامج عمل بروكسل حبراً على ورق، فإن جميع الشركاء الإنمائيين ينبغي أن يفوا بتعهداتهم فيما يتصل بالمسارعة إلى التنفيذ الفعَّال لذلك البرنامج من خلال اعتماد تدابير دعم محددة.

٤ - ومضى يقول إن برنامج عمل بروكسل يسلّم بالمسؤولية الأساسية لكل بلد من أقل البلدان نمواً بالنسبة إلى تحديد وتنفيذ السياسات والتدابير الإنمائية وأن استراتيجية

مالي للحد من الفقر تراعي الشواغل والأولويات المعرب عنها في برنامج العمل ولا سيما الالتزامات السبعة. وأوضح أن تنمية الموارد البشرية وتمهيد سبل الحصول على الخدمات الاجتماعية الأساسية هما من أكبر الأهداف الاستراتيجية لحكومة مالي حيث تتطلب اتخاذ إجراءات على سبيل الأولوية في مجالات الصحة والتعليم والإسكان والمياه والظروف المعيشية والعمالة والحماية الاجتماعية. بيد أن جميع هذه الأنشطة تتطلب مساعدة المجتمع الدولي. وعلى ذلك فإن حكومة مالي تؤكد من جديد التزامها ببرنامج عمل بروكسل وتدعو شركاء أقل البلدان نمواً أن يفوا بالتزاماتهم فيما يتعلق بالمساعدة الإنمائية الرسمية حيث أن الافتقار إلى تلك المساعدة يضع البلدان المذكورة في موقف لا تستطيع معه بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية ولا الوفاء بالالتزامات السبعة الواردة في برنامج بروكسل. وعلى البلدان المتقدمة أن تفتح أسواقها وأن تقلل إعانات الدعم الممنوحة على صعيدها. ثم أعرب عن تأييد وفد مالي الكامل لمكتب الممثل السامي لأقل البلدان نمواً ودعا مجتمع المانحين لتقديم التبرعات إلى الصندوق الاستئماني موضحاً أن التخلف يمثل تشوهاً ناجماً عن طبيعة العلاقات بين البلدان الغنية والبلدان الفقيرة وهو يستند إلى تجارة مجحفة وإلى الاستغلال.

٥ - **السيد موبوندو** (زامبيا): أعرب عن الأسف إزاء تحقيق قدر ضئيل من المنجزات في السنتين اللتين انقضتا على اعتماد برنامج عمل بروكسل مؤكداً أن الأمر يقتضي الكثير من جانب أقل البلدان نمواً نفسها ثم من جانب شركائها الإنمائيين. وأكد التزام زامبيا بتنفيذ برنامج عمل بروكسل مشيراً إلى عقد عدد من الاجتماعات مع جميع الأطراف صاحبة المصلحة بما في ذلك المجتمع المدني والقطاع الخاص وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي من أجل الترويج لبرنامج العمل على الصعيد الوطني. وأوضح كذلك أن زامبيا لديها ورقة استراتيجية لتخفيف حدة الفقر وخطة وطنية للتحول نحو التنمية وكلتاهما أخذتا في الاعتبار الكامل برنامج عمل بروكسل. وأشار إلى الأهمية الفائقة للالتزام السابع (تعبئة الموارد المالية) ومضى يقول إنه فيما يُبذل كل جهد من أجل تعبئة الموارد المالية على الصعيد الوطني فإن الحاجة تدعو إلى أن يفي شركاء زامبيا الإنمائيون بالتزاماتهم وتعهداتهم. وقد اتخذ بعض شركاء زامبيا خطوات إيجابية في هذا الاتجاه وفي العام الماضي وقّعت زامبيا أطراً للعمل مع الدانمرك وفنلندا وأيرلندا وهولندا والنرويج والسويد والمملكة المتحدة.

٦ - **السيد حسن** (باكستان): قال إن الحالة العامة لأقل البلدان نمواً ما زالت منذرة بالخطرة وفي كثير من الحالات زادت هذه الحالة سوءا: وما زال الفقر والمرض والمجاعة وعدم تنمية الموارد البشرية وعبء الديون الخارجية والصراع والاضطراب بمثابة عقبات كأداء تحول دون تنمية تلك البلدان. ومن ثم يقتضي الأمر إجراءات عاجلة على عدد من الجبهات لتحقيق أهداف برنامج عمل بروكسل. ومضى يقول إن الأمر يقتضي كذلك تحسيناً في المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية الإنمائية لأقل البلدان نمواً إضافة إلى إشاعة مناخ دولي داعم لتنمية تلك البلدان. وهذا يقتضي جهوداً متناسقة من جانب جميع أصحاب المصلحة ذوي الصلة وخاصة من خلال زيادة المساعدة الإنمائية الرسمية والتماس حلول دائمة لأعباء الديون الخارجية المعيقة وتحسين فرص الوصول إلى الأسواق أمام المنتجات ذات الأهمية التصديرية لأقل البلدان نمواً وتهيئة بيئة تمكين اقتصادية من شأنها أن تدعم دعماً كاملاً إطار السياسات الداخلي لتلك البلدان. وأوضح أن المساعدة الإنمائية الرسمية في معظم تلك البلدان هي محور مشاريعها الإنمائية ومع ذلك فإن تدفقات المساعدة الإنمائية الرسمية ما برحت تشهد للأسف انخفاضاً منتظماً ومتواصلا. أما عبء الديون الخارجية الذي يقصم الظهر فمازال يشكل استنزافاً مستمراً للموارد الضئيلة والمتناقصة لتلك البلدان وثمة

حاجة أكثر من ماسّة لاتخاذ مبادرات جديدة تكفل لها تخفيف عبء الديون بما في ذلك وقف السداد وإجراء مبادلات للديون وإلغاء حاسم للديون ذاتها. كما أن الاقتراح الذي يقضي بتحويل الأموال المنفقة على خدمة الديون لتصب في ميزانية التنمية الاجتماعية يستحق النظر الجاد. وتطرّق إلى التجارة بوصفها مجالاً آخر يمكن أن يدعم النمو الاقتصادي ويولّد فرص العمل ويخفف الفقر فقال إن باكستان لاحظت مع القلق أن نصيب أقل البلدان نمواً في التجارة الدولية انخفض في عام ٢٠٠٢ إلى نسبة ٠,٤ في المائة. وعليه فمن الأمور اللازمة لتنميتها تحسين فرص الوصول إلى الأسواق أمام منتجاتها التصديرية وخاصة في المجالات التي تتمتع فيها تلك البلدان بميزة نسبية. وأشار إلى اتفاق مبكر بشأن مبادرة القطن اقترحته بعض أقل البلدان الأفريقية نمواً وأكد على ضرورة تدارسه بوصفه أولوية وقال إن أصعب التحديات التي تواجه أقل البلدان نمواً ما زال يتمثل في القضاء على الفقر مما يتطلب نهجاً متعدد القطاعات ويقتضي مزيداً من التواؤم بين جهود جميع الأطراف صاحبة المصلحة. ومضى يقول إن أقل البلدان نمواً ينبغي أن تتلقى الدعم المطلوب من المجتمع الدولي من أجل القضاء على الفقر وعليها أن تبلغ الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً بما في ذلك الأهداف الواردة في إعلان الألفية. أما باكستان، فبرغم عقباها المالية التي تصادفها فقد واصلت تقديم المساعدة التقنية والاقتصادية والإنسانية إلى أقل البلدان نمواً إضافة لتقديم الائتمانات التجارية والمساعدة الإنسانية. ولضمان تحقيق أهداف برنامج عمل بروكسل، من المهم ألا يقتصر المجتمع الدولي على اعتماد تدابير عملية وملموسة بل عليه كذلك أن يمتلك الإرادة السياسية اللازمة لإحراز تلك الأهداف.

٧ - **السيد غلكمان** (مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)): قال إن الأونكتاد اضطلع بطائفة واسعة من أنشطة التعاون وبناء القدرات في أقل البلدان نمواً وفي البلدان غير الساحلية النامية وفي الدول النامية الجزرية الصغيرة إضافة إلى جهوده في مجال البحوث وتحليل السياسات بشأن تلك المجموعات من البلدان على مدار السنة الماضية. وفي ميدان الاستثمار، أفادت هذه المجموعات من البلدان من البرامج الرامية إلى تعزيز إقامة المشاريع والقدرات التكنولوجية واستعراضات سياسات الاستثمار وأدلة الاستثمار والأنشطة التدريبية بشأن مفاوضات الاستثمار الثنائية. وفي مجال التجارة الدولية، كان محور تركيز الأونكتاد منصباً على تنويع السلع الأساسية وإدارة المخاطر والمفاوضات التجارية والدبلوماسية التجارية. وفي مجال الهياكل الأساسية للخدمات من أجل التنمية وكفاءة التجارة، نالت بلدان عديدة من الفئات الثلاث السابقة مساعدات في مجال تحديث الجمارك وتيسير التجارة وتحسين النقل ومساعدة برامج تحديد التجارة وتنمية الموارد البشرية والتجارة الإلكترونية.

٨ - وفي إطار الاستعداد للمؤتمر الوزاري لمنظمة التجارة العالمية المعقود مؤخراً في كانكون، وبناءً على طلب حكومة بنغلاديش، قدم الأونكتاد دعماً فنياً وتقنياً إلى الاجتماع الثاني لوزراء التجارة في أقل البلدان نمواً، المعقود في دكا من ٣١ أيار/مايو إلى ٢ حزيران/يونيه ٢٠٠٣. وكان مطروحاً ثلاثة أهداف رئيسية: استعراض التقدم في برنامج عمل ما بعد الدوحة وإجراء تقييمات واقعية لشواغل ومصالح البلدان الإنمائية وصياغة ومواءمة المواقف التفاوضية المشتركة وتقديم التوجيه السياسي للمفاوضين التجاريين في قيامهم بالمفاوضات يوماً بيوم. وقد أكد الاجتماع ضرورة معالجة أفضليات الوصول إلى الأسواق بالاقتران مع العوامل الأخرى التي تعيق حالياً القدرات الإنتاجية أو إمكانات العرض. كما لا حظ أن أفضليات الوصول إلى الأسواق ساعدت على خفض، بل وعلى إزالة، كثير من الحواجز الجمركية ولكنها لم تفض إلى إلغاء الحواجز غير الجمركية بوجه التجارة. كما

سلّم الاجتماع بأن بعض مبالغ الدعم يمكن كذلك أن تعطل قدرة أقل البلدان نمواً على أن يتاح لها سبل الوصول إلى الأسواق التي كانت مفتوحة لدى شركائها الإنمائيين. وأخيراً اعترف الاجتماع بأنه من أجل مساعدة أقل البلدان نمواً على الاستفادة من الأفضليات القائمة للوصول إلى الأسواق، فلابد من مواصلة زيادة المساعدة الإنمائية المقدمة لتلك البلدان بل وإضفاء مزيد من الفعالية عليها.

٩ - وتطرق إلى الاجتماع الحادي عشر لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد الحادي عشر) المقرر عقده في البرازيل في حزيران/يونيه ٢٠٠٤ فقال إن من شأنه أن يطرح مبادئ توجيهية تنفيذية من أجل الوفاء بالعديد من الالتزامات الجوهرية واتخاذ الإجراءات الأساسية المعتمدة في السنوات الأخيرة وأكد أن على الأونكتاد الحادي عشر أن يوفر كذلك توجيهاً سياسياً واضحاً بشأن مراعاة الظروف المحددة للدول المستضعفة في إطار برامج الأمانة للعمل مستقبلاً ولا سيما في مجال البحوث وتحليل السياسات والتعاون التقني وبناء القدرات وكذلك في مهامها التداولية. ومن أصعب التحديات التي تواجه المجتمع الدولي وأقل البلدان نمواً، انتشار الفقر المدقع في تلك البلدان واستمرار تهميشها في الاقتصاد العالمي وفي النظام التجاري المتعدد الأطراف. ومن ثم فإن دمجها الكامل والإيجابي يتطلب معالجة أمر قدراتها الإنتاجية الضعيفة على أساس من الأولوية العاجلة بما في ذلك بناء القدرات البشرية والمؤسسية المتصلة بالتجارة والاستثمار والتمويل والتنمية. وخلص إلى القول بأن الأونكتاد الحادي عشر لا بد وأن يتيح فرصة للتركيز على تلك القضايا ذات الأهمية المحورية وأن يلتمس الطرق العملية لبناء قدرات العرض المحلية.

١٠ - **السيد حسين** (المراقب عن منظمة المؤتمر الإسلامي): قال إن منظمته تشارك بعامة في النتائج التي خلص إليها تقرير الأمين العام على النحو المعبر عنه في الفقرات ٦٠ إلى ٦٢ من الوثيقة A/58/86. وأوضح أن هناك ثلاثة جوانب معينة من التقرير لها أهمية بالنسبة لمنظمة المؤتمر الإسلامي وتعاونها مع الأمم المتحدة حيث أن ٢٣ من الدول أعضاء المؤتمر البالغ عددها ٥٧ هي من أقل البلدان نمواً، ومن ثم فإن معالجة مشاكلها الاجتماعية والاقتصادية أصبحت مسألة ذات أولوية في برنامج المنظمة للتعاون الاقتصادي والتقني. وذكر أن برامج العمل لأقل البلدان نمواً على مدار العقدين السابقين ما زالت غير منفَّذة أساساً بسبب عجز تلك البلدان عن الإفادة من العولمة ومن ثم فقد ظلت مهمشة ومعرضة لطائفة واسعة من أوجه الاستضعاف مما أدى إلى تقويض الجهود التي كانت تبذلها. وقال إن التحدي الرئيسي الماثل أمام أقل البلدان نمواً وأمام شركائها الإنمائيين الدوليين في إطار الوفاء بالالتزامات المتعهد بها في بروكسل بالنسبة لتنسيق المبادرات المؤسسية وتدفقات الموارد مع برنامج عمل بروكسل ما زال يؤخذ على محمل الجد في منظمة المؤتمر الإسلامي. كذلك فقد لاحظت المنظمة مع الاهتمام أن غالبية حكومات أقل البلدان نمواً اعتمدت سياسات ونفذت استراتيجيات لتحقيق الأهداف الواردة في برنامج عمل بروكسل.

١١ - ومضى إلى القول بأن البنك الإسلامي للتنمية وهو إحدى المؤسسات المتخصصة لمنظمة المؤتمر الإسلامي أقر سياسة لدعم أقل الدول الأعضاء نمواً في مجال الحد من الفقر وتعزيز النمو الاقتصادي ودعم القدرة على إدارة المشاريع الإنمائية. وأوضح أن الغرفة الإسلامية للتجارة والصناعة تقدم مساعدات خاصة وتولي اهتماماً خاصاً لاحتياجات دوائر التجارة والأعمال في أقل البلدان الأعضاء نمواً في إطار برنامجها للتعاون التقني.

١٢ - **السيد نتيتوري** (بوروندي): قال إن بطء تنفيذ الالتزامات المتعهد بها في بروكسل أعاق بصورة خطيرة بلوغ الهدف الرئيسي لإعلان الألفية الذي يقضي بالوصول إلى

النصف بالفقر العالمي بحلول عام ٢٠١٥ مما يفرض على المجتمع الدولي أن يتصرف بعزم وخاصة في المجالات الرئيسية للمساعدة الإنمائية والتجارة والديون. وأوضح أن مستويات المساعدة الإنمائية الرسمية زادت بحوالي ٥ في المائة في عام ٢٠٠٢ في أعقاب المؤتمر الدولي لتمويل التنمية برغم أن هدف الـ ٠,٧ في المائة ما زال هدفاً بعيد المنال. ومع ذلك فإن المبادرات التي أعلنها الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية وكندا ومانحون آخرون تمضي جميعاً في الاتجاه الصحيح برغم ما يقتضيه الأمر من جهود إضافية وخاصة فيما يتعلق بأقل البلدان نمواً التي لا يزال تهميشها في التجارة العالمية يشكل عقبة كبرى أمام تنميتها. وقد حان الوقت لكي يطور المجتمع الدولي آليات تكفل استقرار أسعار السلع الأساسية، أما المبالغ التي تقدم كإعانات دعم زراعية في البلدان المتقدمة التي كان من شأنها معاقبة صغار المنتجين في العالم النامي فلابد أيضاً من النظر إليها بقدر أكثر حزماً من الإرادة السياسية. وفيما يتعلق بأعباء الديون، فإن الآليات المعقدة القائمة حالياً ومنها مثلاً مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون تقدم حلولا جزئية في حين ينبغي النظر في إلغاء الديون ذاتها. وتطرق إلى انتشار فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز فقال إنه بلغ حالياً نسباً غير مقبولة وخاصة في أفريقيا جنوبي الصحراء وأن المجتمع الدولي يتحمل المسؤولية عن مكافحته. وأخيراً ناشد مجتمع المانحين تقديم المزيد من الدعم للبلدان التي تواجه أزمات أو التي خرجت من أتون الصراعات حيث أن التضامن الدولي الصادق هو الوسيلة الوحيدة التي يمكن من خلالها إدارة حوار من أجل استعادة السلام الذي يمثل الشرط الذي لا غنى عنه للتنمية الاقتصادية والاجتماعية.

١٣ - **السيد أويسو** (توغو): أعرب عن الأسف إزاء ضآلة التقدم الذي تم إحرازه في التصدي للفقر المدقع في أقل البلدان نمواً على النحو الموضح في تقرير الأونكتاد بشأن أقل البلدان نمواً لعام ٢٠٠٢: الهروب من فخ الفقر. وتطرق إلى أوجه الاستضعاف التي تعيق تنفيذ برنامج عمل بروكسل على النحو الموضح في تقرير الأمين العام (A/58/86) بما في ذلك القدرات المحدودة وضعف الاستثمار الأجنبي المباشر وانخفاض المساعدة الإنمائية الرسمية وقصور تدابير تخفيف حدة الديون.

١٤ - وباعتبار توجو واحدة من أقل البلدان نمواً، البالغ عددها ٤٩ بلداً، فإنها تواجه مشاكل في تنفيذ برنامج العمل لأن بعض كبار شركائها الإنمائيين أوقفوا المساعدة مما أدى إلى تقويض الجهود الوطنية الاقتصادية والاجتماعية الجاري بذلها. ولكن برغم تلك الصعوبات واصلت حكومته إيلاء أهمية كبيرة للبرنامج واتخذت بدعم من شركاء لها خطوات لتحسين نوعية الحياة على الصعيد المحلي بما في ذلك بناء عيادات صحية ومدارس وتقديم ائتمانات متناهية الصغر إلى الفقراء فضلاً عن برامج وطنية لمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والملاريا والسل. ولكن بغير الدعم اللازم من جانب الشركاء الإنمائيين فإن جهود تنفيذ برنامج العمل والالتزامات المتعهد بها في إعلان بروكسل من المحقق أن تفشل. ويدعو وفده الشركاء الإنمائيين إلى تقديم المساعدة التقنية اللازمة وإلى فتح أسواقهم أمام أقل البلدان نمواً بما يؤدي إلى تخفيف ملموس لعبء الديون التي تتحملها.

١٥ - ومضى يقول إن منظومة الأمم المتحدة، بما في ذلك مؤسسات بريتون وودز والمنظمات الدولية الأخرى عليها، أن تعزز تعاونها من أجل دعم استراتيجيات الحد من الفقر. وينبغي أن يزود مكتب الممثل السامي أيضاً بالموارد اللازمة لأداء الولاية المكلف بها. ثم أعرب أخيراً عن ترحيب وفده بمقرر المجلس الاقتصادي والاجتماعي تخصيص الجزء الرفيع المستوى المقبل للمجلس لأقل البلدان نمواً.

١٦ - **السيد كاجوستي** (هايتي): تكلم باسم المجموعة الكاريبية فقال إن المجموعة مقتنعة بأن برنامج عمل بروكسل من شأنه أن يعزز التنمية المستدامة كما أن المجتمع الدولي لا بد وأن يتعاون بصورة كاملة من أجل مجابهة التحدي المطروح.

١٧ - وأوضح أن أقل البلدان نمواً تعاني من انخفاض معدل المدخرات والاستثمارات والنمو مما أدى إلى مفاقمة الفقر وزيادة التوترات الاجتماعية. ومن أسف فإن آثار الفقر، بما في ذلك سوء التغذية، وارتفاع وفيات الرضع وتفشي الأمراض ما زالت تعصف بأقل البلدان نمواً. ففي عام ٢٠٠٢، أصيب ٤٢ مليون نسمة بفيروس نقص المناعة البشرية كما أن ٨٤١ مليون نسمة كانوا دون مستوى التغذية السليمة ثم هناك أعباء الديون الفادحة التي ما زالت تعيق الاستثمارات ومبادرات التنمية في أقل البلدان نمواً. وعلى البلدان المتقدمة أن تزيل الحواجز الجمركية وتفتح أسواقها أمام أقل البلدان نمواً وتلغي الإعانات الزراعية. كذلك ينبغي دعم الإرادة السياسية والتضامن على نحو ما أُعرب عنه في المؤتمرات الدولية الكبرى المعقودة مؤخراً بما في ذلك ما تم في مونتيري وجوهانسبرغ. وفضلاً عن ذلك فإن الحرب ضد الإرهاب لا ينبغي بحال من الأحوال أن تعوق استمرار الجهود الرامية لإعلان الحرب ضد الفقر.

١٨ - وأعرب عن ترحيب الجماعة الكاريبية بالمقرر الذي يقضي بتكريس الجزء الرفيع المستوى المقبل من المجلس الاقتصادي والاجتماعي لأقل البلدان نمواً مما سيقتضي المشاركة الكاملة للمانحين الدوليين وأقل البلدان نمواً نفسها. كما أنها تحث الدول التي لم تُدمج برنامج عمل بروكسل ضمن سياساتها الوطنية على أن تفعل ذلك، فضلاً عن تأييدها الكامل لمبادرات مكتب الممثل السامي لأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول النامية الجزرية الصغيرة وتناشد المانحين المساهمة في الصندوق الاستئماني ذي الصلة.

١٩ - وخلص إلى القول بأن هايتي، وهي من أقل البلدان نمواً في المنطقة، سوف تحتفل بمرور مائتي عام على الاستقلال في عام ٢٠٠٤ معرباً عن قناعة الجماعة الكاريبية بأن هايتي ينبغي دعمها في جهودها الاجتماعية والاقتصادية.

٢٠ - **السيدة شينوويث** (منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (الفاو)): أكدت دعم منظمة الأغذية والزراعة (الفاو) لمبادرات أقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول النامية الجزرية الصغيرة وكذلك الدعم لبرنامج عمل بروكسل، وقالت إن الفاو ظلت دوماً منشغلة بأمر التحديات الإنمائية بما في ذلك غياب الأمن الغذائي والاعتماد على الواردات الغذائية بالنسبة إلى نحو ٦٥٠ مليون نسمة يعيشون في أقل البلدان نمواً. ثم أكدت الالتزامات الثالث والرابع والخامس والسادس من البرنامج المذكور.

٢١ - وبناءً على طلب أقل البلدان نمواً هيأت الفاو سبل التعاون القطاعي التقني والمساعدات في حالات الطوارئ ممولة من برنامجها العادي أو من موارد خارج الميزانية في إطار شراكة مع مانحين ثنائيين ومع مؤسسات متعددة الأطراف ومع القطاع الخاص والمجتمع المدني. وكان البرنامج الخاص للأمن الغذائي في ٦٢ بلداً نامياً من بين الجهود الرئيسية للفاو من أجل الوصول بالنصف لعدد الذين يعانون من الجوع بحلول عام ٢٠١٥ وهي تشجع كذلك البلدان المتقدمة على تقاسم تجاربها وخبراتها في مجالات الزراعة والتنمية الريفية.

٢٢ - وخلصت إلى القول بأن المساعدة التي تقدمها الفاو في حالات الطوارئ زادت من ٤ ملايين دولار في عام ٢٠٠٠ إلى ٢٦,٦ من ملايين الدولارات في عام ٢٠٠٢

وأن دعمها المباشر للبرامج الميدانية المقدم لأقل البلدان نمواً يعتمد بشدة على تمويل من خارج الميزانية. على أن الانخفاض في المساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة إلى الزراعة ما زال أمراً يدعو للانشغال، ومن ثم تحث الفاو المجتمع الدولي على تجديد اهتمامه بالتركيز على الزراعة والتنمية الريفية وعلى انتهاج استراتيجيات طويلة الأجل كتلك الموضحة في برنامج عمل بروكسل وفي إعلان الألفية وإعلان مؤتمر القمة العالمي المعني بالأغذية (A/57/499) من أجل القضاء على الجوع.

٢٣ - **السيد لطيف** (ملديف): قال إن بطء خطى تنفيذ برنامج عمل بروكسل أحبط الآمال المعقودة على النمو الاقتصادي المستدام لأقل البلدان نمواً وعلى إدماجها ضمن الاقتصاد العالمي. وأعرب عن قلق حكومته العميق لأن التسرع في ترقية وضع أقل البلدان نمواً قد يفضي إلى إنهاء نفس الترتيبات التجارية التفضيلية والمساعدة التقنية التي كانت قد أتاحت تحقيق التقدم ومن ثم يعيق تنفيذ برنامج العمل.

٢٤ - وأكد على أن المساعدة والتعاون من جانب المجتمع الدولي أمر جوهري للملديف لكي تبلغ أهداف البرنامج في مجالات النمو والاستثمار. وأوضح أن حكومته أولت اهتماماً خاصاً للتنمية التي تُركز على البشر كما بذلت جهوداً لبناء القدرة البشرية والمؤسسية. أما العقبات التي تحول دون الدمج في الاقتصاد العالمي فتشمل نقص الموارد والبنى الأساسية والمهارات. وبرغم إن حكومته تبذل كل جهد للوفاء بمسؤولياتها في إطار برنامج العمل، فإن الأمر ما زال يقتضي الكثير وعلى ذلك يؤكد وفده أن نقل الملديف من قائمة أقل البلدان نمواً من شأنه أن يحبط جهودها إحباطاً خطيرا.

٢٥ - **السيدة كوركيري** (الولايات المتحدة الأمريكية): أعربت عن قناعتها بأن برنامج عمل بروكسل لا بد وأن يشرك جميع الأطراف صاحبة المصلحة من أجل تلبية الاحتياجات المحددة وإتاحة الإمكانات للبلدان المعنية مع تعزيز المسؤولية الوطنية والأخذ بأساليب الحكم الرشيد وضمان فعالية المعونات والاستثمارات الخاصة. وقالت إن حساب تحدي الألفية لوكالة الولايات المتحدة للتنمية الدولية دليل على التزام حكومتها بتلك المبادئ.

٢٦ - وأكدت أن من المهام الأساسية لمكتب الممثل الخاص الإشراف على تعميم برنامج عمل بروكسل في صلب الأنشطة الرئيسية المبذولة، وشجعت المنسقين المقيمين والأفرقة القطرية على العمل مع الحكومات من أجل تحديد مؤشرات الفقر الرئيسية وزيادة القدرات الوطنية في جمع البيانات من أجل رصد التقدم نحو تحقيق الأهداف الإنمائية. وأوضحت أن جمع البيانات من جانب المكتب المذكور واستخدام مصفوفة من المنظمات سيكون أمراً يشوبه القصور لأن على المكتب أن يستخدم الأدوات القائمة مثل ورقات استراتيجية الحد من الفقر ومؤشرات التنمية الدولية بما في ذلك تلك الواردة في إعلان الألفية ومنشورات المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف للمؤشرات الاقتصادية والاجتماعية. وعلى مكتب الممثل السامي وكذلك إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية والأونكتاد توثيق عرى التعاون فيما بينها وتجنب الازدواجية. ثم أعربت عن الارتياح لأن الممثل السامي أنشأ علاقات عمل مع المنظمات الأخرى المتعددة الأطراف وأنه يعمل على تعزيز الصلات مع المجتمع المدني وأثنت على المكتب بالنسبة لتشجيعه المحافل الوطنية والتعاون الإقليمي والتعاون بين بلدان الجنوب.

٢٧ - **السيد أبرهه** (أثيوبيا): قال إن أقل البلدان نمواً ما زالت مستضعفة ومهمشة برغم طرح برنامج العمل السابق. ومع ذلك يظل برنامج عمل بروكسل موجهاً نحو

التنمية المستدامة والدمج ضمن الاقتصاد العالمي كما أن الالتزامات السبعة الواردة فيه توفر مبادئ توجيهية مفيدة لاستعراض تنفيذ البرنامج.

٢٨ - وأوضح أن ورقات استراتيجية الحد من الفقر ساعدت أثيوبيا والبلدان الأخرى على وضع أطر عمل لسياسات وطنية تركز على البشر في شراكة مع المجتمع المدني والقطاع الخاص على الأصعدة كافة. وأعرب عن ترحيب وفده بجهود اللجنة الاقتصادية لأفريقيا لتعزيز الحوار فيما بين أصحاب المصلحة في التنمية وبالخطوات المتخذة من جانب الشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي تعزيزاً لأساليب الحكم الرشيد من خلال آليات استعراض النظراء.

٢٩ - وشجَّع مكتب الممثل السامي على استكمال مؤشرات التنمية البشرية وقال إن أقل البلدان نمواً بحاجة إلى الدعم من أجل تخطي العقبات القائمة في جانب الطلب ولكي تفيد من ترتيبات التجارة التفضيلية. وينبغي لمصرف التنمية الآسيوي ومصرف التنمية الأفريقي النظر في تمويل برامج التنويع.

٣٠ - ويولي وفده أهمية خاصة للالتزام الذي يقضي بخفض حالة الاستضعاف وحماية البيئة ويناشد تقديم الدعم لبرنامج أثيوبيا الوطني في مجال الأمن الغذائي علماً بأن أثيوبيا أدخلت العمل بضريبة للقيمة المضافة من أجل تحسين تعبئة الموارد المحلية وأقرت حوافز لجذب الاستثمارات المحلية والخارجية.

٣١ - ويعرب وفده عن التقدير للبلدان الواردة في الفقرة ٥٢ من تقرير الأمين العام (A/58/86) التي خصصت نسبة ٠,٢ في المائة على الأقل من الناتج القومي الإجمالي لأغراض المساعدة الإنمائية الرسمية لأقل البلدان نمواً ويحث الحكومات الأخرى على احتذاء هذا النموذج. كما ينبغي إعادة تنشيط مبادرة الديون المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون التي لحقها خطر جسيم من جراء انخفاض حصائل الصادرات من السلع الأساسية.

٣٢ - وانتهى إلى ترحيب وفده بمقرر تكريس الجزء الرفيع المستوى من المجلس الاقتصادي والاجتماعي لعام ٢٠٠٤ لتنفيذ برنامج العمل.

٣٣ - **السيد فاسيهون** (المنظمة العالمية للملكية الفكرية (الويبو)): قال إن استخدام الملكية الفكرية لدعم التنمية الاجتماعية والثقافية يشكل أولوية لوفده، ثم حدد خمسة مجالات تعمل فيها المنظمة العالمية للملكية الفكرية (الويبو) من أجل إتاحة ثمار حماية الملكية الفكرية أمام أقل البلدان نمواً.

٣٤ - وأوضح أن هناك أولاً شبكة الويبو للاتصالات العالمية WIPO net التي تربط الأطراف المتواصلة بما في ذلك ٢٥ من أقل البلدان نمواً وتتيح فرص الوصول إلى ذخيرة حافلة من المعلومات بشأن الملكية الفكرية وتتبنى الإدراج الرقمي. ثانياً أكاديمية الويبو على مستوى العالم توفر سبل التعليم والتدريب وإجراء البحوث لتمكين أقل البلدان نمواً من الإفادة من نظام الملكية الفكرية. ثالثاً تسعى الويبو إلى حماية حقوق النشر للفنانين الموسيقيين من خلال وضع تشريعات كافية ومنظمات جماعية للإدارة تكفل لهم تلقي مدفوعات عن استخدام أعمالهم. رابعاً تعمل الويبو على تعزيز المشاركة الواسعة في مناقشات قضايا الملكية الفكرية فيما يتعلق بالموارد الجينية والمعارف التقليدية وعروض الفنون الشعبية. وأخيراً فإن المنظمة أنشأت قرصاً مدمجاً بالليزر (سي دي روم) ونظمت حلقات عمل بما في ذلك حلقة عمل إقليمية في دار السلام عن تنفيذ الاتفاق بشأن الجوانب المتعلقة بالتجارة من حقوق الملكية الفردية، لتمكين المشاريع الصغيرة والمتوسطة من حسن الاستفادة من نظام الملكية الفكرية.

٣٥ - واختتم كلامه بقوله إن الويبو ملتزمة بمساعدة أقل البلدان نمواً على إيجاد مؤسسات قوية لحقوق الملكية الفكرية وعلى الوفاء بالتزاماتها التعاهدية واستخدام الملكية الفكرية تعزيزاً للتنمية.

٣٦ - **السيد تابول** (السودان): لاحظ أنه برغم الآمال التي أثارها برنامج عمل بروكسل فلاتزال أقل البلدان نمواً تعاني من تهميشها المتزايد في التجارة الدولية في ظل عولمة لا ترحم. وقد تردت أوضاعها الاقتصادية نتيجة التدني الملحوظ في تدفقات العون التنموي الرسمي والاستثمار الأجنبي المباشر وارتفاع خدمات الدين الأجنبي والعوائق والقيود التي تعترض وصولها إلى الأسواق. لذلك، وبعد انقضاء قرابة ثلاثة أعوام على اعتماد برنامج عمل بروكسل، لا يبدو في الأفق ما يبشر بأن مصيره سيختلف عما آل إليه البرنامجان السابقان.

٣٧ - وجاء انهيار مؤتمر منظمة التجارة العالمية الوزاري في كانكون بمثابة رسالة واضحة لأقل البلدان نمواً حيث تساقطت الشعارات البرَّاقة التي حظيت بالتوافق في الدوحة حول التجارة والتنمية شعاراً تلو الآخر. فأقل البلدان نمواً تعتمد اعتماداً كاملاً في صادراتها على السلع الزراعية الأولية وبالتالي فإن الدعم الذي يقدم في قطاع الزراعة بمعدل مليار دولار يومياً في البلدان المتقدمة لا يهدد مصير ملايين الفقراء في أقل البلدان نمواً فحسب بل يبتلع المساعدة الرسمية القليلة التي تصبح عديمة الجدوى. ثم إن الصرخة التي أطلقتها بنن وبركينا فاصو ومالي وتشاد، وجميعها من أقل البلدان نمواً حول القطن في كانكون، خير دليل على اختلال موازين التجارة الدولية بما يهدد فرص تنفيذ برنامج عمل بروكسل ومستقبل مشاركة أقل البلدان نمواً مشاركة كاملة في التجارة الدولية ما لم يُستجب لدعوة هذه البلدان لقيام نظام تجاري عادل يراعي سلعها الأساسية وفرص وصولها إلى الأسواق ومنحها امتيازات تفضيلية مع إزالة الحواجز والعوائق القائمة الآن.

٣٨ - ومضى يقول إن كثيراً من أقل البلدان نمواً تواجه، أو أنها خرجت مؤخراً من، مواجهة صراعات مسلحة أو عانت ويلات كوارث طبيعية أو طوارئ إنسانية معقدة وبحكم هشاشة الأوضاع الاقتصادية فإن المشكلات الإنسانية أصبحت أكثر تعقيداً بسبب غياب البنى التحتية والإنتاجية وندرة الموارد المالية. وفي هذا الصدد أعرب عن ترحيب وفده بالقرار ١٧/٢٠٠٣ المعنون ''برنامج العمل لأقل البلدان نمواً'' الذي أصدره مؤخراً المجلس الاقتصادي والاجتماعي ودعا إلى مراعاة خصوصية المشكلات التي تنفرد بها أقل البلدان نمواً الخارجة من الصراعات ومراعاة انتقالها المرن من مرحلة الإغاثة إلى مرحلة التنمية كما يدعو وفده الصندوق الدولي للتنمية الزراعية ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية وغير ذلك من هيئات ومنظمات الأمم المتحدة التي اتخذت قرارات بدمج برنامج عمل بروكسل في أنشطتها الرئيسية إلى ترجمة هذه القرارات إلى تدابير ملموسة تنعكس في التقارير المقدمة إلى اللجنة الثانية وإلى الجزء المرتقب الرفيع المستوى من اجتماعات المجلس الاقتصادي والاجتماعي الذي سينظر في موقف تنفيذ برنامج عمل أقل البلدان نمواً.

٣٩ - ثم أكد التزام بلده ببرنامج عمل بروكسل مع الالتزام بأداء دوره في تنفيذ التعهُّدات السبعة الواردة فيه. ولضمان متابعة التنفيذ المنسَّق، تم تشكيل محفل وطني رفيع المستوى مع تحديد نقاط الارتكاز الوطنية من منطلق الإيمان بأن منطلق المسؤولية الأولى في تنفيذ برنامج عمل بروكسل والنهوض بالتنمية المستدامة تقع على عاتق أقل البلدان نمواً نفسها. ومع ذلك فمهما بذلت أقل البلدان نمواً من جهود لا يمكنها تحقيق أهداف برنامج العمل بدون دعم مالي وتقني من جانب شركاء التنمية والمجتمع الدولي.

٤٠ - واختتم كلامه بالإعراب عن الشكر لمكتب الممثل السامي لأقل البلدان نمواً مُعرباً كذلك عن الأمل بأن تشتمل التقارير القادمة على نتائج ملموسة حول موقف تنفيذ برنامج عمل بروكسل ودور ومساهمة كل من أقل البلدان نمواً والشركاء في الوفاء بالالتزامات ذات الصلة.

٤١ - **السيد بنجور** (بوتان): قال إن بلده أحرز تقدماً نحو تحقيق برنامج عمل بروكسل من خلال الدمج الفعال للالتزامات السبعة ضمن استراتيجية التنمية الوطنية. وفيما حظيت بوتان بنمو اقتصادي يبلغ ٦ في المائة في المتوسط عبر العقدين الماضيين وبأجل متوقع للحياة زاد إلى ٦٦ سنة، فمازال الفقر مشكلة خطيرة بسبب انخفاض الإنتاجية وانخفاض الإيرادات من الزراعة بوصفها محور الاقتصاد. وتواجه بوتان أيضاً كثيراً من العقبات الخطيرة الهيكلية والجغرافية مما جعل من الصعب على منتجاتها أن تصل إلى السوق العالمية.

٤٢ - وفيما تقع المسؤولية الأساسية عن تنفيذ برنامج العمل على عاتق أقل البلدان نمواً، فحتى أشق الجهود التي تبذلها تلك البلدان لتخطي الكثير من العقبات الهيكلية سوف يكون محكوماً عليها بالفشل دون توافر دعم المجتمع الدولي. وفي هذا الصدد فهو يحث الشركاء الإنمائيين على تقديم الدعم الضروري من النواحي المالية وبناء القدرات وتمهيد فرص الوصول إلى الأسواق أمام أقل البلدان نمواً لأن هذا الدعم أمر جوهري لمواصلة الإصلاحات السياسية والاقتصادية الجارية ثم أعرب عن الترحيب بمقرر المجلس الاقتصادي والاجتماعي تخصيص الجزء الرفيع المستوى من دورته لعام ٢٠٠٤ لأقل البلدان نمواً.

البند ١٢ من جدول الأعمال: تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي (A/58/3، A/58/84، A/58/96، A/58/151، A/58/152، A/58/193، A/58/204، A/58/383، A/58/413 و A/C.2/58/2)

٤٣ - **السيد سيفيلي** (الأمين العام المساعد لتنسيق السياسات والشؤون المشتركة بين الوكالات، إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية): في معرض التعليق على تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي (A/58/3) قال إن عدداً من المقترحات نشأ عن الحوار الأول الرفيع المستوى للجمعية العامة المعني بالتمويل لأغراض التنمية بما في ذلك ما يتعلق بالأسلوب الذي يمكن من خلاله أن يساعد المجلس بصورة أكثر فعالية على الحفاظ على الزخم اللازم من أجل تنفيذ توافق آراء مونتيري. وقد ظلت مسألة التجارة محور الاهتمام فيما يكاد يكون كل اجتماع متعدد الأطراف. على أن الافتقار إلى التقدم في اجتماع كانكون وخاصة في مجال الزراعة، أدى إلى تسليط الأضواء على الشواغل المتعلقة بالتجارة. وفي هذا الصدد فمن الأهمية بمكان العودة بمفاوضات منظمة التجارة العالمية إلى الطريق السليم وضمان أن تحتل التنمية موقعاً مركزياً على جدول أعمال الدوحة.

٤٤ - وأوضح أن الجزء الرفيع المستوى من أحدث الدورات الموضوعية للمجلس كان مفيداً في إعادة وضع التنمية الريفية على جدول الأعمال الدولي، فقد دعا إلى التعامل مع التنمية الريفية من خلال منظور اقتصادي فضلاً عن المنظور الاجتماعي والمنظور البيئي وبروح تستوحي نتائج المؤتمرات واجتماعات القمة الرئيسية التي عقدتها الأمم المتحدة. كما أن الإعلان الوزاري كفل توجيهاً مهماً بشأن الطريقة التي يمكن بها للتنمية الريفية أن تساعد على أفضل وجه في بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية وغيرها من الأهداف المتفق عليها دولياً. وفي معرض ملاحظة ما أُعرب عنه من قلق في أحدث الدورات الموضوعية للمجلس بشأن بطء خطى التقدم في تنفيذ برنامج عمل بروكسل، أعلن أن المجلس قرر تخصيص الجزء الرفيع المستوى من اجتماعه في

عام ٢٠٠٤ لأغراض تعبئة الموارد وخلق بيئة تمكين لتنفيذ برنامج عمل بروكسل.

٤٥ - وفي معرض إشارته إلى الدور المعزَّز للمجلس ضمن منظومة الأمم المتحدة قال إنه سوف يستكشف وسائل مواصلة دعم روابطه مع مؤسسات بريتون وودز ومنظمة التجارة العالمية بما يتيح لتلك المنظمات التعامل مع القضايا الشاملة في مجال التنمية الاقتصادية والاجتماعية والعلاقات المترابطة بينها. وفضلاً عن ذلك فإن إدارة المجلس للهيئات الفرعية المنبثقة عنه لا بد أن تكتسب مزيداً من الموضوعية وتكون موجهة نحو السياسات. كما ينبغي له أن يتمتع بالمرونة اللازمة للانعقاد والاستجابة إزاء التحديات أو المواقف التي تشمل تنسيق السياسات في القطاعات شتى مما يجعل أعماله أكثر أهمية بالنسبة للمسرح الاقتصادي العالمي.

٤٦ - وتطرق إلى تقرير الأمين العام عن دور الإدارة العامة في تنفيذ إعلان الألفية للأمم المتحدة (A/58/152) فقال إن إعلان الألفية والأهداف الإنمائية للألفية هي تعبيرات عن عزم قادة المجتمع الدولي جعل العولمة ظاهرة جامعة ومنصفة أما بلوغ تلك الأهداف وغيرها من الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً فيتوقف على جملة أمور منها تعزيز أساليب إدارة الحكم على شتى الأصعدة. وفي هذا الصدد فمنذ عام ١٩٩٩ ما برحت إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية تشارك عن كثب في العمل مع الحكومات على تنظيم منتديات عالمية بشأن إعادة اختراع الحكومة. أما حلقات العمل لتنمية القدرات التي نظمتها الإدارة ضمن تلك المنتديات فقد مكنت مسؤولي الحكومات من تقاسم المعلومات والخبرات وأفضل الممارسات. وعلى ذلك فتستطيع البلدان أن تفيد من الدروس المستقاة ومن المبتكرات التي تم إدخالها في البلدان الأخرى ومن ثم تتحرك قفزاً عبر مراحل التنمية. ومع ذلك فإن تقاسم الخبرات وتكييف الممارسات الناجحة لا يشير إلى أن ثمة حلاً وحيداً لجميع المشاكل، فكل بلدٍ عليه أن يختار أفضل الممارسات التي تناسبه أكثر من غيرها بالنسبة لاحتياجاته ولقدراته الأصيلة. ولا بد للابتكارات التي من قبيل الحكومة الإلكترونية أن تتبع هذا المبدأ. وأوضح كذلك أن الشبكة الإلكترونية المباشرة التابعة للأمم المتحدة في مجال الإدارة العامة والمالية (UNPAN) أصبحت أداة قوية وتعمل بفعالية على تعزيز تقاسم الخبرة وتقاسم التجارب والدروس المستفادة في مجال الإدارة العامة. وتعد الشبكة المذكورة حالياً أكبر الشبكات المعنية بالإدارة العامة في العالم. وفيما تحظى الأمم المتحدة بالمكانة التي تتيح لها مساعدة الدول الأعضاء في هذا القطاع، ينبغي للحكومات نفسها أن تتولى القيادة وأن تعمل في نهاية المطاف على تنظير وتفصيل وتنفيذ الإصلاحات اللازمة لمواجهة تحديات العولمة.

٤٧ - **السيد فرانجيالي** (المنظمة العالمية للسياحة): أفاد بشأن الأنشطة الرئيسية المضطلع بها وبشأن بعض النتائج المتحققة في سياق السنة الدولية للسياحة البيئية فقال إن أهم النتائج ما يتمثل في تعبئة طائفة عريضة من أصحاب المصلحة في السياحة على مستوى العالم كله. وذكر أن الاستعدادات للسنة الدولية بدأت في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠ من خلال تشجيع الحكومات والقطاع الخاص على إنشاء لجان وطنية معنية بالسياحة البيئية لتنظيم الأنشطة الوطنية والمحلية ومن ثم أصبحت لجان تنسيق دائمة بعد عام ٢٠٠٢. وفي الوقت نفسه اضطلعت منظمته بسلسلة من المشاريع البحثية بشأن أسواق السياحة البيئية وبشأن الممارسات الجيدة في مجال السياحة البيئية.

٤٨ - وأوضح أنه تم تنظيم عشرة مؤتمرات تحضيرية في مناطق مختلفة من العالم ما لبثت أن اجتذبت ما يزيد على ٣ ٠٠٠ مشارك من الحكومات والشركات الخاصة والمنظمات غير الحكومية والدوائر الأكاديمية. وتم أيضاً تنظيم فعاليات مماثلة بواسطة برنامج الأمم المتحدة للبيئة والشركاء الآخرين حيث بلغ هذا النشاط ذروته بانعقاد مؤتمر القمة

العالمي للسياحة البيئية في كندا في أيار/مايو ٢٠٠٢. أما النتيجة الرئيسية التي أسفر عنها مؤتمر القمة المذكور، وهي إعلان كيبيك بشأن السياحة البيئية فقد تحول إلى مخطط حقيقي لتنمية السياحة البيئية وإدارتها. وذكر أن منظمته تعمل الآن على مساعدة عدد من البلدان من أجل تنفيذ التوصيات الـ ٤٩ الواردة في ذلك الإعلان.

٤٩ - ومضى يقول إن السنة الدولية للسياحة البيئية هيأت آلية فعالة لتشجيع الحكومات والمنظمات الدولية والإقليمية والقطاع السياحي الخاص والمنظمات غير الحكومية على تحقيق أهداف جدول أعمال القرن ٢١ من أجل تعزيز التنمية المستدامة وحماية البيئة عن طريق السياحة. كما سلطت السنة الأضواء على الإمكانيات التي تنطوي عليها السياحة البيئية بشكل عام بوصفها وسيلة فعالة لمكافحة الفقر. وحث المجتمع الدولي على تعزيز جهوده لمساعدة الحكومات، ولا سيما حكومات البلدان النامية وأقل البلدان نمواً بوسائل شتى من أجل تحديد السياسات المستدامة في مجال السياحة وحسن تخطيط التنمية السياحية ورصد أثرها على تلك البلدان فضلاً عن تعميم فوائد السياحة على القطاعات الأشد فقرا.

٥٠ - **السيد بن مللوك** (المغرب): تكلم باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين فأيد الآراء التي أعرب عنها الأمين العام المساعد لتنسيق السياسات والشؤون المشتركة بين الوكالات فيما يتعلق بالمهام التي يحتاج المجلس الاقتصادي والاجتماعي إلى التعهد بأدائها في عام ٢٠٠٤. وفي معرض إشارته إلى تقرير الأمين العام بشأن الإدارة العامة والتنمية لاحظ أن الإدارة العامة أمر حيوي لبلوغ الأهداف الإنمائية للبلدان النامية وأعرب عن ترحيب مجموعة الـ ٧٧ والصين بتقرير الأمين العام للمنظمة العالمية للسياحة بشأن السياحة البيئية (A/58/96) وأيد التوصيات الواردة فيه.

٥١ - **السيد برنرديني** (إيطاليا): تكلم باسم الاتحاد الأوروبي والدول المنضمة أستونيا وبولندا والجمهورية التشيكية وسلوفاكيا وسلوفينيا وقبرص ومالطة ولاتفيا وليتوانيا وهنغاريا والدول المنتسبة بلغاريا وتركيا ورومانيا فرحب بمشروع الاتفاق لتحويل المنظمة العالمية للسياحة إلى وكالة متخصصة من وكالات الأمم المتحدة وأعرب عن استعداد الاتحاد الأوروبي التعاون معها في شتى المجالات ومن ذلك مثلاً إعلان الحرب على سياحة استغلال الأطفال إضافة إلى التحولات الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان والطرائق التقنية والإحصائية.

٥٢ - وقال إنه لو تسنى ترشيد تنمية السياحة فإن بوسعها أن تلعب دوراً ملموساً في التنمية المستدامة بل وتولد ثماراً تعود على الفقراء والسياحة تندفع من خلال استثمارات القطاع الخاص كما أنها تؤدي إلى توليد مباشر أو غير مباشر للنمو المستدام للناتج المحلي الإجمالي الذي تدعو الحاجة إليه فضلاً عن توليد فرص العمل والاستثمارات في البلدان النامية. وهي كذلك تعزز التفاهم المتبادل فيما بين الثقافات والأعراف المختلفة. ومع ذلك فإن الإرهاب أو اندلاع الأمراض المعدية يمكن على سبيل المثال أن تؤدي إلى أثر كئيب يصيب الاقتصادات التي تعتمد اعتماداً شديداً على السياحة من أجل إيراداتها. أما تحويل المنظمة العالمية للسياحة إلى وكالة متخصصة فلسوف يتيح لمنظومة الأمم المتحدة فهماً أوسع لفوائد وتحديات السياحة ونظرة أشمل للإمكانيات التي يمكن أن تسهم بها السياحة في التنمية.

٥٣ - **السيد نيل** (جامايكا): تكلم باسم الجماعة الكاريبية فقال أنه فيما ترحب الجماعة المذكورة بالمبادرات الجارية من جانب المجلس الاقتصادي والاجتماعي لاستخدام نُهج مبتكرة إزاء وضع وتنسيق السياسات، إلا أنها ما زالت تؤمن بأن بالإمكان بذل جهود أكثر لزيادة فعالية وكفاءة المجلس وتعزيز التنسيق ضمن نطاق منظمة الأمم المتحدة. وأعرب

عن رأيه بأن بالإمكان اجتناء مزيد من الفوائد من اجتماع الربيع السنوي بين المجلس ومؤسسات بريتون وودز ومنظمة التجارة العالمية. فعلى سبيل المثال، ينبغي للاجتماع أن يسفر عن وثيقة تتسم بطابع عملي وتوجه أكثر نحو السياسات وتلزم كل مؤسسة باتخاذ خطوات عملية من أجل معالجة مواضع عدم الاتساق في السياسات وفي الأنشطة التنفيذية. وفيما يتعلق بمستوى المشاركة، ترحب الجماعة الكاريبية بمشاركة منظمة التجارة العالمية وبدعوة مجلس التجارة والتنمية التابع للأونكتاد للمشاركة في الاجتماعات المعقودة مستقبلاً باعتبار أن مثل هذه المشاركة الأوسع يمكن أن تضمن مراعاة المنظورات المختلفة. وفضلاً عن ذلك يمكن توسيع نطاق المشاركة لتمتد إلى هيئات أخرى ذات صلة بما يتيح تبادلاً أكثر ثراءً للآراء ونهجاً أشمل وأكثر تجانساً إزاء القضايا الإنمائية الجوهرية. وثمة حاجة أيضاً إلى استمرار الصلة بين الأمم المتحدة ومؤسسات بريتون وودز ومنظمة التجارة العالمية والأونكتاد بما يهيئ حواراً متسقاً بشأن الطرق الكفيلة بتحسين التجانس والتنسيق. وعلى ذلك ينبغي تحديد الأساليب الواجب اتباعها إضافة إلى آلية ملائمة بما يكفل إثراءً متواصلاً ومتبادلاً للأفكار مع تشجيع تنسيق السياسات والبرامج لتلك المؤسسات من أجل الوفاء بالأهداف الإنمائية للألفية.

٥٤ - وأوضح أن المداولات التي جرت بشأن الأجزاء ذات الصلة من الدورة الموضوعية للمجلس كانت مفيدة في تحديد التحديات الجوهرية في مجالات السياسات والتنفيذ بما يقتضي اهتماماً عاجلاً من جانب المجتمع الدولي. أما الشاغل المهيمن في الجزء الرفيع المستوى فكان الحاجة إلى وضع نُهج فعالة واستراتيجيات ناجعة للسياسات من أجل المضي قدماً بعملية القضاء على الفقر وتحقيق التنمية الشاملة. وفيما جاء الإعلان الوزاري لذلك الجزء بمثابة محصلة مُرضية ومساهمة قيِّمة لمنظومة الأمم المتحدة في الجوانب المختلفة للتنمية الريفية، فإن على المجلس أن يركز الآن على متابعة التوصيات المطروحة وأن يُبقي على رأس أعماله مسألة التنمية الريفية وصلاتها مع إحراز الأهداف الإنمائية.

٥٥ - وفيما يتعلق بالجزء المتصل بالأنشطة التنفيذية، فقد كشفت مناقشاته عن مجالات ضعف عديدة وما زال الشاغل الرئيسي هو الانخفاض المضطرد في المساهمات المقدمة إلى الموارد العادية لصناديق وبرامج الأمم المتحدة. ولكي تضطلع الأمم المتحدة بدور فعال في التنمية، فالأمر يحتاج إلى تمويل كاف وقابل للتنبؤ. وعلى ذلك ينبغي اتخاذ إجراءات حاسمة بشأن عدد من المقترحات التي طرحت خلال ذلك الجزء لتحسين أنشطة التمويل لأغراض التنمية ومن ذلك مثلاً تنويع قاعدة المانحين واستعراض نظام التبرعات السنوية. وأعرب عن أمل الجماعة الكاريبية بأن تساعد نتائج هذا الجزء على تحويل أعمال الهيئات ذات الصلة ضمن منظومة الأمم المتحدة. وفي هذا السياق فهي تؤيد التوصيات فيما يتعلق بالتقييمات القطرية المشتركة وأطر العمل للأمم المتحدة في مجال المساعدة الإنمائية في ضوء طلب المجلس بأن تضمن صناديق الأمم المتحدة وبرامجها ووكالاتها المتخصصة دمج أنشطتها التنفيذية لأغراض التنمية ضمن جهود التنمية الوطنية.

٥٦ - وتطرق إلى المسألة العامة المتعلقة بالتنسيق فقال إن الجماعة الكاريبية تتوقع أن يتخذ المجلس الخطوات اللازمة من أجل التنفيذ الفعال لأحكام قرار الجمعية العام ٥٧/٢٧٠ باء فيما يتعلق بأعماله وأعمال جهازه الفرعي وأن يُبقي عملية التنفيذ قيد الاستعراض. وفيما ترحب الجماعة بطلب الجمعية العامة إنشاء برنامج عمل متعدد السنوات للجزء التنسيقي، فهي تعتقد أن ثمة حاجة للحفاظ على درجة من المرونة في أعمال المجلس بما يتيح له النظر في القضايا الجديدة والناشئة. وفضلاً عن ذلك ففي أعمال متابعته للمؤتمرات واجتماعات القمة الرئيسية للأمم المتحدة، فإن رصد التقدم

العملي بشأن الأهداف المختلفة التي وضعتها تلك المؤتمرات ينبغي أن يكون الدور المركزي للمجلس.

٥٧ - وفيما يتصل بالجزء الإنساني، ترحب الجماعة الكاريبية بالتركيز على التمويل الإنساني وبفعالية المساعدة الإنسانية. ومن شأن نتائج ذلك الجزء أن تشجع على تقديم المزيد من التمويل لأغراض المساعدة الإنسانية من خلال منظومة الأمم المتحدة مع دمج فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز ضمن التخطيط الإنساني.

٥٨ - وفيما كان الجزء العام مرضياً على وجه العموم، فقد ساد شعور واضح بأن المجلس فشل في إيلاء الاهتمام الكافي لمهمته في مجال الإشراف حيث يرجع ذلك جزئياً إلى ضغوط الوقت ومن أجل زيادة نظره المتعمق في القضايا وتحسين إدارته وإشرافه على هيئاته الفرعية، ترى الجماعة الكاريبية أن يتم النظر على سبيل المثال في تقسيم الدورة الموضوعية إلى مرحلتين وإطالة أمد تلك الدورة وخاصة الجزء العام على مدار فترة زمنية أطول. وبينما بُذلت جهود لإصلاح وتنشيط المجلس فلم يتم حتى الآن إتاحة آلية محددة لتوجيه وتنسيق جميع مبادرات الإصلاح. وعلى ذلك فسيكون من الملائم إنشاء لجنة مخصصة لفحص المبادرات الراهنة وتقديم تقرير عنها. وفي هذا المضمار فإن المقترحات الرسمية المقدمة من الرئيس الحالي للمجلس يمكن أن تُشكل أساساً مفيداً للنقاش.

٥٩ - وأوضح أن تأخر إعداد وتوزيع الوثائق خلال أحدث دورات المجلس خَلَق صعوبات خطيرة للوفود. وفيما تقدر الجماعة الكاريبية كل التقدير العقبات المصَادفة في الأمانة العامة إلا أنها ترى أيضاً أن ثمة حاجة ماسة لمعالجة مسألة إصدار الوثائق في موعدها الدقيق في الدورات المعقودة مستقبلا.

٦٠ - وتطرق إلى التقرير الصادر عن السياحة البيئية (A/58/96) فلاحظ أنه باعتبار أن اقتصادات الدول أعضاء الجماعة الكاريبية تعتمد إلى حد كبير على السياحة، فهي على بيّنة بصورة خاصة من أهمية تشجيع السياحة البيئية وهي ترحب بالأنشطة التي تم الاضطلاع بها خلال السنة الدولية للسياحة البيئية وتشجع المنظمة العالمية للسياحة وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة على مواصلة دعمهما لتنمية السياحة البيئية كما ترحب الجماعة الكاريبية بمتابعة التوصيات الواردة في ذلك التقرير.

٦١ - **السيد بافلوفيتش** (بيلاروس): قال إن الاجتماع الرفيع المستوى للمجلس الاقتصادي والاجتماعي مع مؤسسات بريتون وودز كان جيد الإعداد بصورة أفضل من الاجتماعات المماثلة التي عقدت في الماضي لأنه ركَّز على تنفيذ توافق آراء مونتيري. ومضى يقول أن الجزء الرفيع المستوى من الدورة الموضوعية للمجلس قدم لكثير من البلدان النامية توجيهاً له قيمته بالنسبة إلى تعزيز نهج متكامل إزاء التنمية الريفية بينما أتاح جزء الأنشطة التنفيذية فرصة لمناقشة تفصيلية بشأن وسائل تحسين تمويل الأنشطة التنفيذية لأغراض التنمية. وأعرب عن ترحيب وفده بمقرر المجلس وضع برنامج متعدد السنوات من أجل جزئه التنسيقي الذي لا بد أن يرصد تنفيذ المقررات الصادرة عن المؤتمرات الكبرى التي عقدتها الأمم المتحدة. أما الجزء المتعلق بالشؤون الإنسانية فقد ركَّز بنجاح على الجوانب العاجلة من أعمال المنظمة في ذلك المجال ومن شأن إنشاء هيئات من قبيل الفريق الاستشاري المخصص لبوروندي أن يكمل ولا يكرر أعمال مجلس الأمن بشأن الإصلاح في مرحلة ما بعد الصراع في أفريقيا وبلدان أخرى.

٦٢ - وعلى النقيض من ذلك فإن الجزء العام من الدورة الموضوعية جاء مخيباً للآمال إلى حد ما. وبصورة خاصة فإن جدول الأعمال المتضخم أكثر من اللازم حال بين المجلس

وبين أداء مهامه الإشرافية والإدارية في وقت تنطلق فيه لجانه الفنية نحو تنفيذ القرارات المتخذة في المؤتمرات الدولية الكبرى. وأعرب عن تأييد بيلاروس للقرار الذي يقضي بتخصيص الجزء الرفيع المستوى في عام ٢٠٠٤ لتعبئة الموارد من أجل تخفيف حدة الفقر وهو أحد أهم العناصر في تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية.

٦٣ - وأشار إلى أن بوسع المجلس أن يحسِّن إلى حد كبير دوره التنسيقي في عملية التنفيذ من خلال إقامة صلات أوثق مع الوكالات المتخصصة واللجان الإقليمية ومؤسسات بريتون وودز والهيئات المشتركة بين الوكالات. أما مقترحات رئيس المجلس لمواصلة الإصلاح فهي جديرة بنظر متعمق ولكن لا ينبغي اتخاذ قرارات متسرعة في هذا الشأن. وبوسع بيلاروس أن تؤيد المقترحات التي تقضي بقسمة جزء الأنشطة التنفيذية إلى نصفين بحيث تتاح فرصة للنظر السنوي في نتائج الاستعراض الشامل الذي يجري كل ثلاث سنوات للسياسات في مجال الأنشطة التنفيذية لأغراض التنمية لمنظومة الأمم المتحدة والحاصل أن الافتقار الراهن للاهتمام بالأموال والبرامج التنفيذية نجم عنه أثر سلبي بالنسبة لفعاليتها. أما ترشيد جدول أعمال الجزء العام فهو أمر موضع الترحيب بدوره لأن المجلس سيتاح له مزيد من الوقت لصياغة توصيات سياسية بشأن أنشطة اللجان الفنية. أما المقترحات التي تقضي بعقد اجتماعات رفيعة المستوى في إطار جزئيٌ الأنشطة التنفيذية والشؤون الإنسانية كل سنتين وقسمة الجزء الفني إلى نصفين فينبغي النظر فيها بالاقتران مع مسألة إعادة تنشيط الجمعية العامة وخاصة في ظل طرح مقترحات مماثلة فيما يتصل بالتغييرات الهيكلية في الدورات العادية للجمعية. ثم أعرب عن استعداد بيلاروس تقديم مساهمة في عملية إصلاح المجلس معرباً كذلك عن الأمل في أن تؤيد الوفود ترشيحها لعضوية المجلس للفترة ٢٠٠٤ - ٢٠٠٦.

٦٤ - **السيد بالسترا** (سان مارينو): قال إن السياحة أصبحت جزءاً لا يتجزأ من عملية العولمة كما أنها مصدر رئيسي للتجارة العالمية وينجم عنها أثر استثنائي على البلدان النامية والصناعية أيضاً. والسياحة كذلك أداة فعالة للحد من الفقر مما يجعلها الوسيلة الوحيدة لبقاء بعض البلدان. ولتلك الأسباب تؤيد سان مارينو بقوة تحويل المنظمة العالمية للسياحة إلى وكالة متخصصة بما يتيح للأمم المتحدة أن تنسق الأنشطة العالمية في مجال السياحة وترصد التطورات المستجدة في هذا القطاع. وقد تمكنت السياحة من البقاء على قيد الحياة رغم الآثار الخطيرة الناجمة عن الأحداث الإرهابية التي وقعت مؤخراً وفي هذا الصدد تأمل سان مارينو في أن تواصل مسيرتها على هذا النحو. ثم نوه بأن سان مارينو سوف تقوم، بالاقتران مع إيطاليا، باستضافة اجتماع لجنة المنظمة لأوروبا في شهر أيار/مايو ٢٠٠٤.

٦٥ - **السيدة بياكوميا** (أندورا): قالت إن أندورا أدت دوراً فعالاً في التفاوض بشأن الاتفاق بين الأمم المتحدة والمنظمة العالمية للسياحة وهي تأمل في أن تعتمد اللجنة والجمعية العامة مشروع القرار A/C.2/58/L.29 وقالت إن إدراج السياحة في تقارير الأمين العام من شأنه أن يثري تحليلات التنمية وأعمال الأمم المتحدة بشكل عام.

٦٦ - **السيد مدريد** (المكسيك): قال إن الإجراءات التي سوف تتخذها اللجنة تتسم بأهمية مضاعفة: الاعتراف الموضوعي بالسياحة بوصفها ظاهرة اجتماعية وبأهمية أعمال المنظمة العالمية للسياحة في تدعيم الدور الاستراتيجي للسياحة. وأضاف يقول إن قدرة السياحة على تقديم حلول عملية للتحديات الهائلة التي تواجه البشرية هي قدرة تتجاوز أي شك فضلاً عن أن السياحة تشكل النشاط التصديري القائد في العالم. وفي أعقاب أحداث الحادي عشر من سبتمبر، نظرت الجمعية العامة الرابعة عشرة للمنظمة العالمية للسياحة في أمر التحديات الهائلة التي تواجه السياحة

وخلصت إلى أن الفرص يمكن التماسها حتى في ظل ظروف سلبية ومن ذلك التماس وسائل الإبحار في مياه غير معروفة واستثمار النقاش حول أهمية السياحة في ضوء بعد سياسي. وتمثل الفرصة الراهنة إحدى الاستجابات لتلك التحديات وما برحت المكسيك دائماً تربطها صلات وثيقة مع المنظمة العالمية للسياحة منذ اتخذ القرار بإنشاء المنظمة في أكابولكو في عام ١٩٧٠ وهي تعتزم الاستمرار في تلك الصلات التي لم تعد على السياحة المكسيكية إلا بالمنافع.

٦٧ - **السيد نونيز** (أسبانيا): قال إن تجربة أسبانيا على مدار العقود الأخيرة أوضحت إمكانيات السياحة كوسيلة للتحول الاقتصادي والاجتماعي والسياسي. وبوصفها بلد المقر للمنظمة العالمية للسياحة فإن أسبانيا تجد من دواعي الارتياح بصفة خاصة أن المنظمة هي أول منظمة حكومية دولية منذ عام ١٩٨٥ تعمل على توطيد صلاتها مع منظومة الأمم المتحدة لتكون وكالة متخصصة. ومن شأن تحولها إلى وكالة متخصصة أن يشجع الدول التي لم تنضم بعد إلى عضويتها أن تفعل ذلك لتصبح المنظمة عالمية بحق. ولم ينجم عن تحديات من قبيل الإرهاب والأوبئة سوى تعزيز المطالبة بالطابع العالمي من أجل بلوغ أهداف المنظمة وفي مقدمتها ما يتعلق بالأثر البيئي لأنشطة السياحة في بلد ما على جيرانه أو أثر السياحة على تدفقات الهجرة. وأعرب عن ترحيب أسبانيا بما تم مؤخراً من انضمام المملكة العربية السعودية وقطر والكويت إلى عضوية منظمة السياحة العالمية فضلاً عن انضمام أستونيا الوشيك إليها.

٦٨ - **السيد دواغ** (بيرو): قال إن وفد بيرو أدى دوراً فعالاً في اللجنة المعنية بالمفاوضات وأيد تحويل المنظمة العالمية للسياحة إلى وكالة متخصصة ثم أعرب عن الامتنان الخاص إزاء تقرير الأمين العام بشأن السنة الدولية للسياحة البيئية (A/58/96) باعتبارها مجالاً له أهمية خاصة بالنسبة إلى بيرو. ويسلم الوفد بأهمية السياحة كقاطرة للتنمية وأداة للحفظ كما أن السياحة ستسدي مساهمة لها أهميتها في بلوغ أهداف التنمية المستدامة والقضاء على الفقر.

٦٩ - **السيد ستانيسلافوف** (الاتحاد الروسي): قال إن الملامح البارزة لدورة الصيف التي عقدها المجلس تتجسد في تركيزه على المشاكل الحقيقية للتنمية العالمية وتعزيز إمكاناته بوصفه هيئة تنسيقية لاعتماد القرارات التي تحدد بارامترات التعاون الدولي من أجل النمو المستدام للبلدان كافة. وأضاف يقول إن الأساس السياسي لمثل هذا التعاون يمكن التماسه في قرارات المنتديات العالمية للأمم المتحدة وكذلك في الأهداف الإنمائية للألفية. أما آلية التنفيذ الرئيسية فهي قيام شراكات بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية وبين القطاعين الخاص والمدني. وقد أتاحت النتائج السياسية للدورة برهاناً مقنعاً للقول بأن الأمم المتحدة هي الآلية الفريدة لاعتماد نُهج متعددة الأطراف إزاء المشاكل الضاغطة.

٧٠ - وأعرب عن تأييد الاتحاد الروسي المبادرة إلى تحويل المنظمة العالمية للسياحة إلى وكالة متخصصة وقال إن من شأن هذه الخطوة أن تزيد نفوذها في مجال السياحة العالمية وأن تهيئ دفعة قوية للسياحة بوصفها أداة من أدوات التنمية المستدامة فضلاً عن تعزيز التعاون بين المنظمة وبين سائر برامج الأمم المتحدة وصناديقها ووكالاتها مع تحسين تنسيق أعمالها. ثم ختم كلامه بقوله إن الاتحاد الروسي يؤيد بطبيعة الحال اعتماد مشروع القرار A/C.2/58/L29.

رفعت الجلسة الساعة ١٢/٥٠